﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١١٩﴾﴾

[الأنعام: 119]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

تفصيلٌ بعد إجمالٍ لبيان علامة أهل الإيمان في مخالفة أهل الجاهليَّةِ في عاداتِهم الذّميمةِ

بعدَ أن أمر اللّه المؤمنين أنْ يأكلوا ممَّا ذُكر اسمُ اللّه عليه دون سواه من أطعمةِ الجاهليَّة، وجعلَه من مستلزَمات الإيمان تمييزًا للمؤمنين في مطعوماتِهم ومشروباتهم عنِ المشركين، ناسبَ أنْ يعطفَ مُستفهمًا على وجهِ التّقريرِ والإنكارِ منْ ألَّا يفعلوا ذلكَ[1]، وقدْ بيّنَ لَهُمُ المحرّماتِ على وجهِ التّفصيلِ، وأُزيلَ عنهمْ ما قدْ يحصلُ منْ لَبسٍ وتوهّمٍ إلّا ما كانَ اضطرارًا عِوَزًا يُخشى منهُ التّلفُ فهمْ ليسوا مؤاخَذينَ عليهِ، فمنزلةُ هذه الآيةِ منَ السَّابقة منزلةُ التَّفصيل بعد الإجمالِ، بقصدِ الإلهابِ والتَّهييجِ، وربطِ السُّلوك بالإيمانِ.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿فَصَّلَ﴾: فعلٌ مزيدٌ بتضعيفِ عينِه، والجذرُ اللّغويُّ منه (فصل)، ومعنى الفصلِ أنْ تفرّقَ بينَ شيئينِ حتّى يتباينا، والأصلُ في معنى الفصلِ أن تميّزَ شيئًا من شيءٍ؛ فيتبيّنَ أحدُهما منَ الآخرِ، فالتفصيلُ: التّبيينُ والتوضيحُ[2]، ومعنى ﴿فَصَّلَ﴾ في الآيةِ أي: بيّن لكم المحرماتِ كالميتةِ والدّم ولحمِ الخنزيرِ[3].

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/630.

(2) ابن دريد، جمهرة اللغة، والأزهري، تهذيب اللغة، وابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات، والسمين، عمدة الحفاظ، وجبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (فصل).

(3) مقاتل بين سليمان، تفسير مقاتل بن سليمان: 1/586.

2) ﴿ٱضۡطُرِرۡتُمۡ﴾: فعلٌ ماضٍ مسندٌ لضميرِ الجماعةِ، الجذرُ اللّغويُّ منهُ (ضرر) جُعلَ على صيغةِ افتعلَ (اضترّ)، فحصلَ فيهِ قلبٌ للتّيسيرِ، فصارَ (اضطرَ)، "والضَّرَرُ النُّقصانُ يدخُلُ في الشّيءِ، تقولُ دَخَلَ عليه ضَرَرٌ في مالِه" وفيه معانٍ أخرى، منه كونُه ضدَّ النّفعِ، وكلُّها تعودُ إلى المعنى الأوّلِ "والضرورةُ والضارورةُ وَاحدٌ وهو الاضطِرَارُ إلى الشَّيْءِ"، فالاضطرارُ بمعنى الإلجاءِ اضطررتُه إلى كذا، أيْ: ألجأتهُ، والاضطرارُ أصلهُ من الضّررِ وهوَ مطابقٌ لمعنى الضِّيقِ[1]، فهوَ قدْ أُلجئَ وأُكرهَ بحُكمِ الضّررِ، ومعنى ﴿ٱضۡطُرِرۡتُمۡ﴾ في الآيةِ: ما ألجأتْكُمْ شدّةُ الضّرورةِ والمجاعةِ إلى تناولِهِ وأكلِه[2].

3) ﴿بِأَهۡوَآئِهِم﴾: جمعٌ مكسرٌ مفردهُ (هوى)، جذرهُ اللّغويُّ (هوي)، والهوى هوى النّفسِ وما يُخالجُها منْ حُبٍّ ورغبةٍ وميلٍ إلى الشّيءِ ونحوِه، والأصلُ في الهاءِ والواوِ والياءِ دلالتُهَ على الخلوِّ والسّقوطِ، وعلاقتهُ بهوى النفسِ؛ لخلوّهِ منْ كلّ خيرٍ وأنّهُ يسقطُ بصاحبِهِ إلى الهاويةِ، وما لا ينبغي أنْ يكونَ عليهِ في الدّنيا والآخرةِ[3]، والتّعبيرُ بأنّهُ من أهلِ الأهواءِ يقصدُ: لمنْ يزيغُ وينحرفُ عنِ الطريقةِ المُثلَى التي يجبُ أنْ تكونَ[4]، ومعنى ﴿بِأَهۡوَآئِهِم﴾ في سياقِ الآيةِ أي: باتّباعِ أهوائِهم وشهواتِهم ورغباتِهم الخارجةِ عن حيِّزِ الدّينِ والشّريعةِ[5]؛ ممَّا تُمليه النُّفوسُ الباطنيّةُ، أو الأفكارُ الشِّركيَّةُ.

❁ المَعْنى الإِجْماليُّ:

إنكارٌ مشوبٌ بالتعجّبِ أنْ يكونَ ثمّةَ شيءٌ أوْ غرضٌ يدعوكم - أيها المسلمون - إلى تركِ الأكلِ ممّا ذُكرَ اسمُ اللّهِ عليه منَ الذّبائحِ، ولاسيّما وقدْ بيّنَ لكم حلالَه منْ حرامِهِ على وجهِ التّفصيلِ، أمّا ما اضطُررتمْ إليهِ فليسَ عليكمْ مؤاخذةٌ فيهِ؛ فالضّروراتُ تبيحُ المحظوراتِ، وإنّ كثيرًا منَ المشركينَ يحرّمونَ ويحلّلونَ كما تشتهي أنفسُهمْ وتبعًا لأهوائِهم وجهلًا بحكمِ اللّهِ، فهو العالمُ بالنّافعِ والضّارِّ لخلقِه؛ فمخالفتهُ اعتداءٌ

(1) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللغة: (ضرّ)، وابن دريد، جمهرة اللغة، وابن سيده، المخصص: 3/403، وابن منظور، لسان العرب: (ضرر).

(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/287.

(3) ابن دريد، جمهرة اللغة، وابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات، والسّمين، عمدة الحفّاظ: (هوي).

(4) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب: 509.

(5) المنتجب الهمذاني، الفريد في إعراب القرآن المجيد: 2/683.

ومجاوزةٌ للحدِّ، واللّهُ أعلمُ بالمتجاوزينَ في تناولِ المحّرماتِ بما يزيدُ عنِ الضّروراتِ[1].

إنـكـارُ تـركِ أكـلِ المـشـروعِ جملةً، وتفصيلُ المـحـرَّمـات، وتـحـذيـرٌ مـنَ الأهواء

وترشدُ الآية الكريمةُ إلى أنَّ الأصلَ في الأشياء والأطعمة الإباحةُ، وأنّه إذا لم يَرِد الشّرعُ بتحريم شيءٍ منها فإنّه باقٍ على الإباحة، فما سكت اللّهُ عنه فهو حلالٌ؛ لأنَّ الحرامَ قد فَصَّلَه اللّه، فما لم يفصِّلْه اللّه فليس بحرام[2].

وإلى أنَّه ليس لأحدٍ أن يتَّبع ما يحبُّه فيأمرَ به ويتّخذَه دينًا، وينهى عما يبغضُه ويذمَّه، ويتّخذَ ذلك دِينًا، إلا بهدى منَ اللّه؛ وهو شريعةُ اللّه التي جعل عليها رسولَه، ومنِ اتبع ما يهواه حُبًّا وبغضًا بغير الشّريعة؛ فقدِ اتّبع هواه بغير هدى منَ اللّه[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

معنى الواوِ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا﴾:

تحتملُ الواو أن تكون للعطفِ أو الاستئنافِ

الوجه الأولُ: أنْ تكونَ للعطفِ على ما سبقَ، ويكونَ الخطابُ عامًّا للمسلمينَ[4]، وفي تأويلِ العطفِ مذهبانِ: الأول: أنَّ المسلمينَ كانوا يتحرّجونَ منْ أكلِ اللّحم تقشُّفًا وتزهُّدًا[5]، وهو رأيٌ مردودٌ كما قال الطبري: "ولا نعلمُ أحدًا منْ سلفِ هذهِ الأمةِ كفَّ عنْ أكلِ ما أحلَّ اللّهُ منَ الذبائحِ رجاءَ ثوابِ اللّهِ على تركِه ذلكَ"[6]، والذكرُ على المأكولِ المسمَّى مرغوبٌ تذكيرًا للعبدِ بعظمتِه تعالى وإشارةً إلى نعمِه المتظاهرةِ.

المذهبُ الآخر في تأويل العطف:

إذا كانتِ الواوُ عاطفةً قولَه: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا﴾ على قولِه:

(1) عبد القادر ملا حويش، بيان المعاني: 3/398.
(2) السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص: 143.
(3) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 3/96.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/33.
(5) الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 4/118.
(6) ابن جرير، جامع البيان: 12/69.

﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ من بابِ الاستطرادِ فهذا "يَقْتَضِي أَنَّ الِاسْتِفْهَامَ مُسْتَعْمَلٌ فِي اللَّوْمِ"[1] والتّقريعِ، فالحقّ ﷻ أباحَ لَهُمُ الأكلَ ممّا ذُكرَ اسمهُ عليهِ، لكنّهُم كفُّوا عن أكلِ ما شرعه اللّهُ لهم لأسبابٍ ابتدعُوها لأنفسِهِمْ ما أنزلَ اللّهُ بها منْ سلطانٍ؛ فاستحقُّوا اللّومَ والتّقريعَ.

العطفُ استطرادًا يقتضي كونَ الاستفهامِ لوْمًا وتقريعًا

الوجّه الثاني في معنى الواو من قولِه: ﴿وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تَأۡكُلُواْ﴾:

الوجهُ الآخر: يجوزُ أنْ تكونَ جملةُ ﴿وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تَأۡكُلُواْ﴾ مستأنفةً فيها رَدٌّ على مقالةِ المشركينَ لمّا حرّمَ الحقُّ ﷻ أكلَ المَيْتَةِ، فقالُوا لهم: "إنّكمْ تزعمونَ أنّكمْ تعبدونَ اللّهَ، فما قتلَ اللّهُ أحقُّ أنْ تأكلوا ممّا قتلتُمْ أنتمْ"[2] فجالَ في أنفسِ بعضِ المسلمينَ وتردّدوا في أكلِه فوردتِ الآيةُ ردًّا على ذلكَ.

مقصودُ الاستئنافِ الرَّدُّ على قياسِ المشركينَ بأكلِ ما قتلهُ اللهُ يَعنُونَ الميتةَ

نوعُ ﴿وَمَا﴾ وغرضُها في قولِه تعالى: ﴿وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تَأۡكُلُواْ﴾:

(ما) في جملةِ ﴿وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تَأۡكُلُواْ﴾ اسْتِفْهامِيَّةٌ، وهي مبتدأ على تقديرِ: وأيُّ شيءٍ يمنعكُمْ منَ الأكلِ ممّا ذُكرَ اسمُ اللّهِ عليهِ[3]، والاستفهامُ يتضمّنُ الإنكارَ على منِ امتنعَ وإفحامَه، وهو يُؤذِنُ بأنَّ أعذارَهمْ بعدمِ الأكلِ ليسَ لها ما يُسوّغُها وأنّها منقطعةٌ، وآيةُ ذلكَ أنّهُ عبّرَ عنها بـ (ما) الدّالّةِ على العُمومِ المفسّرةِ بأيِّ شيءٍ، فلا شيءَ مهما صغُرَ أوْ كبرَ يمنعُكمْ منَ الأكلِ ممّا ذُكرَ اسمُ اللّهِ عليهِ[4].

استفهاميَّةٌ مُؤذنةٌ بأنّ أعذارَ عدمِ الأكلِ قدِ انقطعتْ بالكُلِّيَّةِ

وغرضُ (ما) النَّفيُ، والمعنى: لا يثبتُ لكمُ الانتهاءُ عنِ الأكلِ ممّا ذُكّيَ بالتّسميةِ، أيْ: كلُوا ممّا ذُكرَ اسمُ اللّهِ عليهِ[5]، وفي الاستفهامِ تصويرٌ لحالِهم بانصرافِهم عمّا أباحهُ اللّهُ لهم منَ الحلالِ.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/33.
(2) الزمخشري، الكشاف: 2/61.
(3) مكي القيسّي، مشكل إعراب القرآن: 1/267.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/630.
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/33.

معنى اللّامِ وبيانُ متعلّق الجارِّ والمجرورِ في الجملة:

اللّامُ في قولِه: ﴿لَكُمْ﴾ للاختصاص، والمتعلّقُ بمعنى الاستقرارِ، أيْ: ما استقرَّ لكمْ[1]، أيْ: أنَّ الأكلَ ممّا ذُكرَ اسمُ اللّهِ عليهِ مختصٌّ بكمْ لا بغيركمْ، فالتّسميةُ منْ خصائصِ أهلِ الملّةِ، والمشركونَ لا يفعلونَ ذلكَ.

اللّامُ للاختصاصِ وهي مُتَعَلِّقَةٌ بما في الخبرِ منَ الاستقرارِ

بلاغةُ التركيبِ في قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا﴾ وغرضُه البيانيُّ:

ميَّزتِ الآيةُ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا﴾ بينَ الميتةِ والمذكّى، وجعلت ضابطَ المذكّى: ما ذُكرَ اسمُ اللّهِ عليهِ، وغيرُه محرَّماتٌ لا يجوز أكلُها؛ لأنَّها لم يُذكرِ اسمُ اللّه عليها، ففيه ردٌّ على المشركينَ بطريقِ التَّعريضِ[2]، فقد أعرَضَ عن حِجاجِ المُشركينَ صراحةً، وعرَّض بهم إلماحًا؛ فالخطابُ موجّهٌ إلى المسلمينَ لتقرير المأكولاتِ المشروعةِ، وإبطالِ مُحاججةِ المُشركينَ، وهذا في أعلى درجات المُحاججة الخطابيَّةِ وأرقاها التي تأتي على تقرير الأغراض، دونَ الخوضِ في التَّفاصيل.

الإعراضُ عن محاجّةِ المشركين صراحةً والتَّعريضُ بهم إلماحًا

بلاغةُ المجازِ بالحذفِ في قولِه: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا﴾:

في قولِه تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا﴾ مجازٌ بالحذفِ، فالعربُ تقولُ: ما لكَ ألّا تَفْعَلَ كذا، فهو كلامٌ موجزٌ بالحذفِ والتقدير: "وَأَيُّ شَيْءٍ ثَبَتَ لَكُمْ مِنَ الفَائِدَةِ فِي تَرْكِ الأَكْلِ مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ؟"[3]، أو على تقديرِ: وأيُّ مانعٍ يمنعُكم من أن تأكلوا ما ذكرَ اسمُ اللّهِ عليهِ، ففيه معنى اللّومِ والعتابِ الضِّمنيِّ.

اللّومُ والعتابُ الضِّمنيُّ في خطابِ المؤمنين

وجهُ التّعبيرِ في قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا﴾ بأن لا، ولم يقل: لا تأكلون؟

ورد التّعبيرُ في السِّياق الكريم بكلمتَيْ: (أن لا) المدغمتين، وهما (أن) المصدريةُ، و(لا) النّافيةُ؛ لتقديم جوابِ سؤالٍ مقصودٍ، وهو:

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/أ33.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/أ34.
(3) رضا، تفسير المنار: 8/16.

ما المانعُ لكم من أن تأكلوا ممَّا ذُكر اسمُ اللّه عليه؟ فالجواب هو: لا شيءَ يمنعُكم من ذلك، بل هو واجبٌ عليكم؛ فإنَّ اللّه تعالى قد بيَّن لكم ما حرَّم عليكم منَ الأطعمة، وأباح لكم ما ذُكر اسمُه عليه منَ الذّبائح وغيرِها، إلَّا في حالة الضّرورة، ولو قيل: (وَمَا لَكُم لا تَأْكُلُون مِمَّا ذُكِرَ اسمُ اللّهِ عَلَيهِ) لكانتِ الجملةُ ناقصةً وغيرَ مفهومةٍ، فلا يظهرُ فيها الاستفهامُ منَ السّؤال، ولا يتّضحُ فيها المقصودُ منَ التّساؤل التّقريريِّ؛ لذلك فإنَّ استعمالَ (أن لا) - وهما (أن) المصدرية، و(لا) النافية - استعمالٌ دقيقٌ ومناسبٌ، يوافق معنى الآية وهدفَها، ويبيِّنُ للقارئ وللمستمع ما المطلوبُ منه تُجاه الذَّبائح المذكّاةِ وَفْق الشّرع الحنيف، وهذا أسلوبٌ قرآنيٌّ رقيقٌ يخاطب اللّه فيه العقولَ والقلوبَ بأحسنِ الألفاظ وأبلغِ المعاني[1].

ظهورُ الاستفهام منَ السّؤال، واتّضاحُ المقصود منَ التّساؤلِ التّقريريِّ

معنى ﴿مِمَّا﴾ في قولِه: ﴿مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾:

حرفُ (مِنْ) في قولِه: ﴿مِمَّا﴾ مدغمٌ معَ (مَا)، أيْ: منَ الذي ذُكرَ اسمُ اللّهِ عليه، فـ (مِنْ) تَبْعيضيَّةٌ؛ لإخراجِ غيرِ المأكولِ ممّا لا يؤكلُ كالرَّوثِ والدّم، وهوَ خارجٌ بالحصرِ السّابقِ[2].

(مِنْ) للتّبعيضِ لإخراجِ غيرِ المأكولِ كالرَّوثِ والدّم

بلاغةُ اختيارِ لفظِ الذِّكرِ دونَ النُّطقِ في الآيةِ:

استُعمِلَ لفظُ الذِّكرِ في قولِه: ﴿مِمَّا ذُكِرَ﴾ مُؤثَرًا على لفظِ النّطقِ ونحوِه؛ فلم يقل: (ممَّا نُطقَ) ونحوه، وذلك لأنّهُ أبلغُ في الوصولِ إلى ما يُبتغى منَ المعنى، فالذكرُ "خُطورُ الأمرِ على البالِ قدْ يصحبهُ أنْ يخطرَ الأمرُ على اللّسانِ معَ الخطورِ على البالِ، وقدْ يظلُّ خُطورًا على البالِ فقطْ"[3]، وآيةُ ذلكَ قولُه ﷺ: «يَقُولُ اللّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ

ذكرُ اللّه عندَ التَّذْكِيَةِ حضورُ النُّطقِ باللِّسانِ والتَّذكُّرِ بالقلبِ

(1) طنطاوي، الوسيط: 5/165.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 4/259.
(3) الشعراوي، تفسير الشعراوي: 7/3901.

فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خير منهم»[1]؛ فذكرُ اللّه يكونُ في قلبِ المؤمنِ إذا نطقَ به أو لم ينطقْ، وفيه تنبيهٌ على ذكرِ اللّهِ في الأحوالِ كلِّها، وليسَ ذلكَ متعيِّنًا في لفظِ النّطقِ وما اشتُقّ منه.

غرضُ الالتفاتِ في قولِه: ﴿مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾:

التفت الخطابُ في قوله: ﴿ذُكِرَ﴾ على طريقِ الغائب، وقبلهُ خطابٌ: ﴿وَمَا لَكُمْ﴾، وسرُّ ذلكَ: تحقيقُ بلاغةِ الالتفات[2] منَ الخطابِ (لكمْ) إلى الغيبةِ (ذُكرَ)، وعدلَ هنا عنْ كلامِ المخاطَبينَ إلى كلامِ الغائبينَ، وهوَ أسلوبٌ ذو خاصيَّةٍ عاليةٍ في التَّعبيرِ، ذاتِ طاقةٍ إيحائيَّةٍ، مبنيٌّ على الانزياحِ اللّغويِّ عنِ السّياقِ المعهودِ.

تنويعُ الكلامِ، وإنباهُ المقابلِ، وتطريةُ نشاطِ السّامعِ

وغرضهُ: تنويعُ الكلامِ، وإنباهُ المقابلِ، وتطريةُ نشاطِ السّامعِ وتشويقُه، فبعدَ أنْ خاطبهمْ خطابًا مباشرًا، بقرينةِ كافِ الخطابِ المارِّ ذكرُها، عدلَ عنْ ذلكَ الخطابِ، إلى التّعبيرِ بالفعلِ المبنيِ للمفعولِ الدّالِّ على الغيبةِ، أو ما في حُكمها؛ لأسبابٍ منْها إقناعُ المُخاطَبِ، وكأنّ الخطابَ كان خاصًّا، ثُمّ انتقل إلى الأُمّة، ليكونَ حُكمًا عامًّا.

سرُّ بناءِ الفعلِ للمفعولِ في قولِه: ﴿مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾:

جاءَ بالفعلِ ﴿ذُكِرَ﴾ مبنيًّا للمفعولِ دون أن يُبنى للفاعلِ كأن يقولُ: (ممّا ذَكَرْتُمُ اسمَ اللّهِ عليهِ)، أو: (ممَّا ذَكَرَ المُذكِّي اسمَ اللّه عليه)، معَ أنَّ الخطابَ للمؤمنينَ، وفي التّعبيرِ بالمبنيِ للمفعولِ والانتقالِ منَ الخطابِ المباشرِ إلى الغائبِ حثٌّ للمؤمنين على الأكلِ ممّا ذُكرَ اسمُ اللّهِ عليهِ، وهو جانبٌ من مقاصد الخطاب القُرْآنيِّ

حـثُّ المؤمنين وحـثُّهـم على الأكـلِ لعُمومِ المذكورِ اسمُ الله عليه

(1) رواه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التوحيد، الحديث رقم: (7405)، ومسلم، الجامع الصحيح، كتاب الذكر والدعاء الحديث رقم: (2675).

(2) هو "انصرافُ المتكلّم عنِ المخاطبة إلى الإخبار، وعنِ الإخبار إلى المخاطَبة، وما يشبه ذلك، ومنَ الالتفات الانصرافُ عن معنى يكون فيه، إلى معنى آخر"، يُنظر: ابن المعتز، البديع في البديع، ص: 152.

بالاهتمام بالهدف الأصليِّ منَ المأمورات، وهو تعظيمُ اللّه وذكرُ اسمه تعالى عند تذكية الذَّبائح؛ مفاصَلةً لما كان يقوم به أهلُ الجاهلية منَ الذَّبح لغير اللّه منَ الأنصاب والأوثان ونحوِها، دون الالتفات إلى عين المذكّي منَ المؤمنين، ويحتملُ هذا التّعبيرُ أنه قدْ جعلَ المخاطَبينَ كأنَّهم فريقان؛ فريقٌ يأكلُ، وفريقٌ يذبحُ ويذكرُ اسمَ اللّهِ على ذبحهمْ.

بلاغةُ تكْرَارِ ﴿مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾:

في إظـهـارِ ما حـقُّـه الإضـمـارُ تحذيرٌ من تركِ الأكلِ وزيادةٌ في التّقريرِ

قولُه: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ بعد قولِه: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ فيهِ تكرارٌ وإظهارٌ ما حقُّهُ الإضمارُ؛ لأنّهُ مذكورٌ سابقًا فإنّهُ لوْ قالَ: (وما لكمْ ألّا تأكلوا منهُ)، لاستقامَ المعنى، إلّا أنّهُ أرادَ تكرارَ الظاهرِ تنبيهًا وتحذيرًا، فالمقامُ يستدعي التّحذيرَ من تركِ الأكلِ، وفيه زيادةٌ في التّقريرِ ولاسيّما بوجودِ اسمهِ تعالى في الجملةِ.

نوعُ الواوِ وفائدةُ دخولِ حَرفِ ﴿وَقَدْ﴾:

الـــواوُ لـلـحـالِ وأفـــاد دخـــولُ (قـد) التَّحقيقَ والتَّوكيدَ

جملةُ ﴿وَقَدْ فَصَّلَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ في موضعِ الحالِ[1] منْ ضميرِ المخاطَبينَ في ﴿لَكُم﴾ على تقديرِ غيرِ آكلينَ، أيْ: والحالُ: أيُّ شيءٍ يمنعُكمْ منَ الأكلِ؟ وقدْ أبانَ الحقُّ ﷻ لكم ذلكَ بيانًا مفصّلًا شافيًا يدفعُ الشكَّ ويزيلُ الشُّبهةَ[2]، واقترانُ (قد) معَ الجملةِ الحاليَّةِ ﴿فَصَّلَ﴾ سوّغهُ مجيئُها فعلًا ماضيًا؛ فإنّ الجملةَ الماضَويَّةَ إذا وقعتْ حالًا اقترنت بقدْ لتقرّبها منَ الحالِ[3].

والجملةُ الحاليَّةُ في قولِه تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/631.
(2) القنوجي، فتح البيان: 4/228.
(3) الفرّاء، معاني القرآن: 1/24، وابن مالك، شرح التسهيل: 2/370.

عَلَيۡكُمۡ﴾ واقعةٌ بينَ أمرين، أي: أنّه محرّمٌ عليكم "في حَالِ الاخْتِيَار، وذلك حلالٌ حالَ الاضْطِرارِ"[1] في إشارةٍ إلى قولِه بعدَه: ﴿إِلَّا مَا ٱضۡطُرِرۡتُمۡ إِلَيۡهِۚ﴾.

توجيهُ القِراءاتِ القرآنيَّةِ في قوله: ﴿وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡ﴾:

إسنادُ الفعلِ للفاعلِ بقصْدِ الامتنانِ، وللمفعولِ لحصولِ العلم به

اختلفَ القُرَّاءُ في قراءةِ: ﴿وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡ﴾ في الفعلين ﴿فَصَّلَ﴾ و﴿حَرَّمَ﴾ بينَ البناءِ للفاعلِ والبناءِ للمفعولِ، ففي قولِه: ﴿فَصَّلَ لَكُم﴾ قَرَأَ المَدَنِيَّانِ، وَالكُوفِيُّونَ وَيَعْقُوبُ بِفَتْحِ الفَاءِ وَالصَّادِ، وَقَرَأَ البَاقُونَ بِضَمِّ الفَاءِ وَكَسْرِ الصَّادِ، وفي قولِه: ﴿حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡ﴾ قَرَأَ المَدَنِيَّانِ وَيَعْقُوبُ وَحَفْصٌ بِفَتْحِ الحَاءِ وَالرَّاءِ، وَقَرَأَ البَاقُونَ بِضَمِّ الحَاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ[2]، فتُقرأ الآيةُ على ثلاثةِ أوجُهٍ:

الأوّل: ﴿وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡ﴾، وهي قراءةُ المَدَنِيَّيْن، ويعقوبَ، وحفصٍ.

الثَّاني: ﴿وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم مَّا حُرِّمَ عَلَيۡكُمۡ﴾، وهي قراءةُ الكوفيين سوى حفص.

الثَّالث: ﴿وَقَدۡ فُصِّلَ لَكُمُ مَا حُرِّمَ عَلَيۡكُمُ﴾، وهي قراءةُ ابن كثيرٍ، وأبي عمرو، وابن عامر.

وفي هذا التَّنوّع في القراءات بيانٌ بشأنِ التَّفصيلِ والتَّحريم، الذي يدور حول معنى إظهارِ فاعلِه، بغرضِ الامتنان، وإسنادِه للمفعول لحصولِ العلمِ به، وكلاهما غرضان مقصودان في هذا السِّياق.

فائدةُ تقديمِ الجارِّ والمجرُورِ وغرضُ اللَّام في قولِه: ﴿لَكُم﴾:

خصَّ اللهُ المؤمنين بنعمةِ تفصيلِ المحرَّمات بغرضِ الامتنان

قُدِّم الجارُّ والمجرورُ ﴿لَكُمۡ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡ﴾ على معمولِ الفعلِ ﴿فَصَّلَ﴾ ﴿مَّا﴾، فقُدِّمَ ما حقُّهُ

(1) ابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 8/402.
(2) ابن الجزري، النشر: 2/262.

التأخيرُ، وفائدةُ تقديمِه: الاختصاصُ؛ وأفادت اللّامُ الامتنانَ؛ فإنَّ تفصيلَ المباحاتِ منَ المحرماتِ منَ الحقِّ ﷻ مختصّةٌ بالمسلمينَ وهو ممّا امتنّ اللّهُ به عليهم.

ولتقديمِ ﴿لَكُمْ﴾ فائدةٌ لَفْظِيَّةٌ وهيَ التّخفيفُ ومنعُ توالي الأمثالِ منَ المجروراتِ جريًا على عادةِ العربِ في منعِ توالي الأمثالِ، فلو لمْ يقدّمْهُ لأضحى التركيبُ: (وقدْ فصّلَ ما حرّمَ عليكمْ لكمْ) وفي ذلكَ منَ الثِّقلِ ما لا يخفى.

نوعُ ﴿مَّا﴾ وغرضُها في قولِه: ﴿مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾:

موصولةٌ جيءَ بها لإفادةِ العمومِ

﴿مَّا﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ مفعولٌ للفعلِ ﴿فَصَّلَ﴾ وهي موصولةٌ[1] تفيدُ العمومَ، وآيةُ ذلكَ اقترانُها بفعلِ التّفصيلِ الدّالِّ على الشّمولِ، والمعنى: ما حرّمهُ اللّهُ تعالى عليكمْ منَ الأعيانِ والمعاني؛ فإنّها شاملةٌ لدلالتِها على العمومِ خلافَ (الذي) و(التي) منَ الأسماءِ الموصولةِ وأمثالِها الدّالّةِ على التّعيينِ.

بلاغةُ اجتماعِ حرفِ اللّام والاستعلاءِ في قولِه: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾:

اقترانٌ لتحقيقِ الإقناعِ العقليِّ في الإلزامِ التّكليفيِّ

اجتمعَ حرفان من حروفِ المعاني في قولِه تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ وهما حرفُ اللّامِ الدّالِّ على التّخصيصِ، والذي يفيدُ الامتنانَ على الخلقِ، وحرف (على) المشيرُ إلى الاستعلاءِ الدّالِّ على الإلزامِ بما شرّعَ اللّهُ، وهو اقترانٌ بديعٌ مُؤْذِنٌ بالرّعايةِ والعنايةِ؛ ففيهِ تحريمٌ لأجلِنا، وإلزامٌ بما فيهِ مصلحتُنا؛ ليكونَ فعلُ التّفصيلِ إقناعًا عَقْليًّا لما فيهِ إلزامٌ تكليفيٌّ.

دلالةُ ﴿إِلَّا﴾ الاسْتِثْنائِيَّةِ في قولِه: ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾:

﴿إِلَّا﴾ في قولِه تعالى: ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ اسْتِثْنائِيَّةٌ،

(1) الشنقيطي، العذب النمير: 2/218.

والاستثناءُ يعودُ على الضّميرِ المنصوبِ المحذوفِ منَ الفعلِ (حَرّمَ)، على تقديرِ: (ما حرّمهُ عليكم)؛ "فَإِنَّ الْمُحَرَّمَاتِ أَنْوَاعٌ اسْتُثْنِيَ مِنْهَا مَا يُضْطَرُّ إِلَيْهِ مِنْ أَفْرَادِهَا فَيَصِيرُ حَلَالًا، فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ"[1]، وهي تدلُّ على جوازِ الأكلِ ممَّا كانَ حرامًا من بابِ الضّرورةِ التي تُقدّرُ بقدرها كوقوعِ المجاعةِ ونحوِهِ؛ بسببِ شدّةِ الجوعِ، ففي هذه الحالةِ يباحُ لكم أن تأكلُوا من هذه المحرَّماتِ ما يحفظُ عليكم حياتَكم.

المحرّماتُ أنواعٌ استُثنيَ منها الضَّروراتُ

فإن قيلَ: ما فائدةُ التّعبيرِ بالاستثناءِ في قولِه: ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ بعدَ التّفصيلِ فيما حرّمه عليهم بقولِه تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ وهو يُغني؛ لأنَّ التّفصيلَ شاملٌ للاستثناءِ؟ والجوابُ عنْ ذلكَ: أنَّ فائدتَهُ المبالغةُ في النّهيِ عنِ الامتناعِ عنِ الأكلِ[2] فالحرامُ يباحُ وقتَ الاضطرارِ، بخلافِ الحلالِ فإنّه لا يحرمُ قطّ، وفي ذلك بيانٌ لسَبْقِ رحمةِ اللّه غضبَه، وإباحتِه لتحريمه، ورأفتِه لعقوبته.

إباحةُ المحرّماتِ للضَّرورة فيه بيانٌ لرحمةِ الله ورأفتِه

نوعُ ﴿مَا﴾ وغرضُ استعمالِها في قولِه: ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾:

﴿مَا﴾ في قولِه تعالى: ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ موصولةٌ، وغرضُ استعمالها تحقيقُ العموم[3]؛ ليدخلَ تحتهُ الاضطرارُ بأنواعِه طبيعيًّا كانَ منْ خوفِ الهلاكِ والمرضِ ونحوِهِ، أم اضطرارًا قسريًّا منْ خوفِ الإهلاكِ، وفي موصوليتِها يتعيَّن أنْ يكونَ الاستثناءُ منقطعًا فإنَّ ما اضطرَّ إليهِ يكونُ حلالاً، وهو بذلكَ ليسَ داخلاً أصالةً تحتَ ما حرّمَ عليهمْ[4].

إمَّا أن تكونَ موصولةً لتشملَ الاضطرارَ الطبيعيَّ والقهريَّ

وتحتملُ (ما) في جملةِ: ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ أنْ تكونَ

وإمَّا أن تكونَ مصدريَّةً دالَّةً على توقيتِ الإباحةِ بحالِ الاضطرارِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/أ35.

(2) الآلوسي، روح المعاني: 4/259.

(3) الموصولُ الاسميّ نوعانِ منهُ ما يدلُّ على النصّ والتعيين وهوَ الذي والتي ونحوهما، ومنهُ ما يدلُّ على العمومِ والاشتراكِ وهوَ ما ومنْ ونحوهما، و(ما) في الآيةِ مِنَ الضربِ الثاني، يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك: 1/144.

(4) إسماعيل حقّي، روح البيان: 3/93.

مصدريةً دالّةً على التّوقيتِ[1]، والمغزى أنَّ الحقَّ ﷻ قدْ بيّنَ لكمْ ما حرّمَ عليكمْ بيانًا شافيًا في الأوقاتِ كلِّها ما خلا وقتَ الضرورةِ[2] فأباحَ لكم ذلكَ ما دامتِ الضّرورةُ قائمةً.

فائدةُ بناءِ الفعلِ للمفعولِ في قولِه: ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾:

الإغناءُ عنِ التّفصيلِ فإنّ أسبابَ الضّرورةِ كثيرةٌ غيرُ متعيّنةٍ

بُنيَ الفعلُ للمفعولِ في جملةِ: ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ لبيانِ أنّهُ لوْ عُيّنَ الفاعلُ لتحدّدَ ونُصّ عليهِ، واقتضى ذلك الحصرَ، وهو غيرُ مراد، فالباعثُ على الضّرورةِ كثيرٌ غيرُ متعيّنٍ؛ فقدْ يكونُ اضطرارُهمْ إلى أكلِ المحرّمِ الجوعَ، أوِ العَدُوَّ أوِ المرضَ، أو الإكراهَ، ونَحْوَهَا منَ الأسبابِ والدّوافعِ ممّا لا يحدّهُ حصرٌ في كلِّ زمانٍ ومكانٍ؛ فورودُه بالبناءِ للمفعولِ يُغني عنْ تَعدادِهِ؛ ومنْ هنا يُفهمُ التّناسقُ اللّفظيّ في التّعبيرِ بـ (ما) الدّالّةِ على الشّمولِ والعمومِ لا النّصّ والتّعيينِ.

نكتةُ استعمالِ (إلى) دونَ اللّامِ في قولِه: ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾:

الاضطرارُ إلى الشّيءِ يأتي بعدَ جُهدٍ ومشقّةٍ بخلافِ الاضطرارِ للشّيءِ

استُعملَ الفعلُ ﴿ٱضْطُرِرْتُمْ﴾ في قولِه تعالى: ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ متعدّيًا بحرفِ الجرِّ (إلى) ولمْ يستعملْهُ معَ اللامِ، معَ جوازِهِ عندَ اللُّغويينَ بحسبِ الأحوالِ الدّاعيةِ إِلَيْهِ[3]، وليسَ على سبيلِ الإطلاقِ، واللّامُ تتعاورُ كثيرًا معَ (إلى)، لكنّهُ استعملَ حرفَ الجرِّ (إلى) الدّالَّ على الوصولِ إلى الغايةِ، والغايةُ لا بدَّ لها منْ طريقٍ مُوصلٍ، والطريقُ يقتضي جُهدًا ومشقّةً وهو المعبّرُ عنهُ بالاضطرارِ كاجتهادِهم إلى أكلِ الميتةِ عندَ المجاعةِ[4]؛ فالاضطرارُ قرينُ المشقّةِ، وذلك خلافُ التّعبيرِ باللامِ فهوَ حرفٌ يدلُّ على الوصولِ مباشرةً، وهذا غيرُ مرادٍ معَ الاضطرارِ؛ فإنَّ على المسلمِ أنْ يَتَحَرَّى

(1) الشيخ زاده، حاشية الشيخ زاده: 4/131.
(2) المظهري، التفسير المظهري: 3/281.
(3) ابن جني، الخصائص: 2/310.
(4) السمرقندي، بحر العلوم: 1/478.

الحلالَ ما وسعهُ جهدُهُ، فإنْ عجزَ بعدَ لأْيٍ وتعبٍ جازَ لهُ الأكلُ ممّا حرّمَ اللّهُ اضطرارًا.

مَعنى الواوِ في قولِه: ﴿وَإِنَّ﴾:

تحتملُ الواوُ أن تكونَ للاستئنافِ أو العطفِ أو الحالِ

صُدِّرَتِ الجملةُ بالواوِ الدّالّةِ على الاستئنافِ في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾؛ فهوَ شروعٌ في كلامٍ آخرَ منقطعٍ عمّا قبلَه؛ فقدْ ذُكرَ أنَّ عَمْرَو بنَ لُحَيٍّ هو أوّلُ منْ غيّرَ دينَ إسماعيلَ عليه السلام باتّخاذِهِ البحائرَ والسّوائبَ عنْ جهالةٍ صرفةٍ وضلالةٍ محضةٍ[1]، ففيها ذمٌّ لمن سارَ على نهجه متابعةً أو ابتداعًا.

وتحتملُ الواوُ في الجملةِ أنْ تكونَ عاطفةً، والعطفُ يؤذِنُ حينئذٍ باتّصالِ هذهِ الجملةِ بما قبْلَها اتّصالًا وثيقًا، فالذينَ يمتنعون عن أكلِ ما ذُكرَ اسمُ اللّهِ عليه، ويُحلّونَ الميتةَ بغيرِ علمٍ ولا بصيرةٍ فقدْ ضلّوا باتّباعِ الهوى[2] لا بالنّظرِ والتّأمّلِ.

وتحتملُ الواوُ في الجملةِ أنْ تكونَ حاليةً، فيكونَ الكلامُ على نيّةِ التّعريضِ بمنْ مرّ وصفُهمْ، يُحذّرهُمْ منْ أنْ يكونوا منْ أهلِ الأهواءِ الضّالّينَ الذينَ حرّموا ما أحلّهُ اللّهُ بغيرِ علمٍ ولا هُدًى ولا بصيرةٍ[3].

غرضُ التّوكيدِ في قولِه: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ﴾:

التّحذيرُ من مزالقِ النّفسِ، والتّنبيهُ من أوهامِ الجهلِ

جاء قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ مؤكّدًا بأكثرَ من أداةِ تأكيدٍ، وغرضُ ذلك التّحذيرُ منَ الوقوعِ في مستنقعِ الأهواءِ؛ فإنَّ النّفسَ قد تُنكر وقوعَ الضّلالِ بسببِ الهوى، ظنًّا أنّهم يعلمون بمجرّدِ النّظرِ، فكان غرضُ التّوكيدِ تحذيرًا من مزالقِ النّفسِ، وتنبيهًا من أوهامِ الجهلِ.

---

(1) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 13/129، والخازن، لباب التأويل: 2/151.
(2) الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص: 372.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/أ35.

نكتةُ استعمالِ ﴿كَثِيرًا﴾ وتنكيرِها دونَ (أكثرَهم):

تحقيرُ الكثيرِ، وتشنيعُ أفعالِهم وتَقْبِيحُهَا

آثرَ النَّظمُ استعمالَ النّكرةِ ﴿كَثِيرًا﴾ على المعرفةِ من مثلِ (أكثرهم) ونحوِه في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾؛ لأنّ المُضِلين كانوا كثيرين لا الأكثرَ، فهم الأئمةُ والرؤساءُ؛ لأنّ الأتباعَ منهم كانوا لا يُضِلون الناسَ، بل تبعٌ لساستهم؛ إنّما الذي يُضلُّ الكبراءُ منهم والعظماءُ[1]، كما قال اللّه عنهم: ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۚ قَالُواْ لَوْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيْنَٰكُمْ ۖ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴿٢١﴾﴾ [إبراهيم: 21]، وقال: ﴿وَإِذْ يَتَحَآجُّونَ فِى ٱلنَّارِ فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّارِ ﴿٤٧﴾﴾ [غافر: 47]؛ فالتّنكيرُ يدلُّ على تحقيرِ أولئك الكثيرِ، وتشنيعِ أعمالِهم، وتقبيحِ أفعالهم، وفيه تحذيرٌ من اتِّباعهم.

نكتةُ حذفِ متعلَّقِ ﴿كَثِيرًا﴾:

التّوسّعُ في تقديرِ المحذوفِ تكثيرًا للمعاني

حُذِفَ متعلّقُ ﴿كَثِيرًا﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ﴾ فلمْ يقلْ: (كثيرًا منَ الناسِ) أوْ نحوَهُ؛ قصدًا للتّوسّعِ في تقديرِ المحذوفِ، وتكثيرًا للمعاني، ولأنَّ حذفَ المتعلّقِ يفيدُ تعميمَ المَعْنَى المناسبِ لهُ، فقدْ يكونُ منَ الرؤساءِ، أو من أدْعياءِ العلم، أو منَ المنافقين، أوْ منْ غيرِهمْ ممَّن يحتملُهم النَّصُّ، وفيه تعريضٌ بهم بعدمِ النَّصِّ عليهم في زمنِ النُّزولِ.

توجيهُ القِراءاتِ القرآنيَّةِ في قولِه: ﴿لَّيُضِلُّونَ﴾:

الضَّالُّ خادمٌ للمُضلِّ، والمضلُّ خادعٌ للضَّالِّ

في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ قرأَ الكوفيونَ الفعلَ ﴿لَّيُضِلُّونَ﴾ بضمّ اليَاءِ، وقرأَ الباقونَ بالفتحِ

(1) الماتريدي، تأويلات أهل السنّة: 4/243.

﴿لَّيَضِلُّونَ﴾[1] فقراءةُ الضمِّ على معنى أنّهمْ يُضلونَ غيرَهم، وقراءةُ الفتحِ على معنى أنّهمْ ضالونَ في أنفسِهمْ، وفي القراءتينِ تكاملٌ في المعنى والدلالةِ؛ فالمُضلُّ ضالّ في نفسِه، مُضلٌّ لغيرِه، والضالّ ضالٌّ في نفسِه، وقد يكون أحيانًا مُضلًّا لغيرِه، وكلا الحالين مذمومٌ؛ لأنَّ الضَّالَّ خادمٌ للمُضلِّ، والمُضلُّ خادعٌ للضَّالِّ، ويتبرَّمُ كلٌّ من الآخر، ويتبرأ الرؤساءُ المتبوعون ممَّن اتبعهم على الشرك، وتنقطعُ بينهم كلُّ الصِّلات التي ارتبطوا بها في الدنيا: من القرابة، والاتِّباع، والدِّين، وغير ذلك، كما قال الحقُّ سبحانه: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾﴾ [البقرة: 166].

معنى الباءِ في: ﴿بِأَهْوَآئِهِم﴾ وفي: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍۗ﴾:

وردَ حرفُ الباءِ مرَّتين في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍۗ﴾ فتارةً اقترنَ ﴿بِأَهْوَآئِهِم﴾ المفيدِ لمعنى السببية، فضلالهُم وإضلالهُم حاصلٌ بسببِ أهوائِهم، وتارةً اقترنَ ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍۗ﴾ والباءُ هنا للملابسةِ؛ فإنّهم يُضلّونَ منقادينَ للهوى ملابسينَ لِعَدَمِ العلمِ وانتفائِه عنهُم[2].

ضـلالُـهـم حاصلٌ بمدعاةِ انـقـيـادِهـم لأهـوائِـهـم وبمُلَابَسَتِهِمُ الجهلَ

دلالةُ جمعِ الهوى في قولِه تعالى: ﴿بِأَهْوَآئِهِم﴾:

وردَ جمعُ الهوى على (أَهْواءٍ) في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍۗ﴾ ولمْ يقلْ: "بهواهُم" مثلاً، مع أنّهُ شاملٌ مَعْنَى الجمعِ؛ وذلك أنَّ جمْعَهُ هذا الجمعَ فيهِ إشارةٌ إلى تعدّدِ الهوى؛ فلكلّ واحدٍ منهمْ هَوًى غيرُ هَوَى الآخرِ، بخلافِ ما لو أفرد الهوى، ففيهِ إيماءٌ إلى أنَّ أهواءَهمْ كالهَوَى الواحدِ، فدلَّ جمعُ أهوائهم على أنَّها متساويةٌ أو كالمتساويةِ، بملاحظة رُتبة ضلالة كلٍّ

تـعـدُّدُ الأهـواءِ دلـيـلٌ كـثرةِ أسبابها القلبيَّةِ والفكريَّةِ

(1) ابن الجزري، النشر: 2/262.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/أ36.

منهم، ثمَّ إنَّ هوى كلٍّ واحدٍ منهمْ غيرُ متناهٍ، واتّباعُهمْ على ذلكَ مُنْتَهَى الحيرةِ والضّلالِ[1].

سرُّ التَّعبيرِ بقولِه: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍۗ﴾ نفيًا دونَ إثباتِ الجهلِ:

تلطُّفُ الخطابِ مع إقرارِ الحقِّ في شأنِ الجهلةِ الضَّالِّين

آثر النَّظمُ الكريمُ استعمالَ: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍۗ﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍۗ﴾ دون أن يقول: (بجهلٍ) أوْ (عنْ جهلٍ)، وسرُّ ذلكَ أنّهُ أرادَ منَ التَّعبيرِ: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍۗ﴾ تَلْطيفَ الخطابِ في حقِّ المضلِّين والضَّالين، ثمَّ إنَّهم يدَّعون العلمَ، فأراد نفيَ ذلك عنهم "في أَمْرِ الذَّبْحِ، إذِ الحِكْمَةُ فِيهِ إِخْرَاجُ مَا حَرَّمَهُ اللّٰهُ عَلَيْنَا مِنَ الدَّمِ بِخِلَافِ مَا مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ"[2]، وهذه هي الحكمةُ من تشريعِ الذكاةِ أن تكونَ في محلٍّ مخصوصٍ، أيْ أنّ تكونَ عالمًا بالقضيةِ فيعدلُ بك هواك عنِ الحقيقةِ ظلمًا وعدوانًا.

دلالةُ التَّنكيرِ في قولِه: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍۗ﴾:

الإعراضُ عنِ العلمِ سبيلُ الوقوعِ في الزّلل والضّلال

في تنكيرِ كلمةِ ﴿عِلْمٍۗ﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍۗ﴾ دلالةٌ على التَّقليل، أي بغير أدنى حظٍّ منَ العلم؛ للإشارةِ إلى أنّ افتقادَهم العلمَ واعتمادَهم على أهوائِهم زللٌ كبيرٌ.

دلالةُ تذييلِ الآيةِ بقولِه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ﴾:

علمُه تعالى بالمعتدينَ كنايةٌ عنِ التّهديدِ والوعيدِ

قولُه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ﴾ تذييلٌ للآيةِ بالإخبارِ عن علمِه تعالى بالمعتدين وما في قلوبِهم وسرائِرهم منَ التّعدّي ونُصرةِ الباطلِ، فإذا كانَ عالمًا سبحانه بأحوالِهم فهو قادرٌ على مجازاتِهم، فهي كلمةٌ يُقصدُ منها التّهديدُ والوعيدُ[3]، وهذا التَّذييلُ أشبهُ بالكنايةِ عنِ الوعيدِ.

(1) الراغب، المفردات: (هوى)، وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 7/339.
(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 7/73.
(3) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 13/130، وابن عطية، المحرر الوجيز: 2/339.

غرضُ التَّوكيدِ في قولِه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ﴾:

زعـزعـةُ الإنـكـارِ للوعيد الشَّديدِ الـلَّاحـقِ بالمُعْتَدينَ

في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ﴾ أكّدَ الجملةَ بغيرِ مؤكِّدٍ واحدٍ؛ فقدْ أكّدَ الحقُّ ﷻ علمَهُ باعتدائِهمْ فذكرَ "أنّهُ ربُّ كلِّ شيءٍ، والربُّ يعلمُ بمنْ خلقَ وربّى، وأكّدهُ بضميرِ الفصلِ ﴿هُوَ﴾، وهذا يدلُّ على أنّهُ وحدَهُ العليمُ بالمعتدينَ، وأكّدهُ بـ ﴿إِنَّ﴾، وهذا فيهِ إنذارٌ شديدٌ للمعتدينَ"[1]، وغرضُ التَّوكيد زعزعةُ الشَّكِّ والإنكارِ للوعيدِ الشَّديدِ اللَّاحقِ بالمعتدين.

فائدةُ إيثارِ عنوانِ الرُّبوبيّة وإضافتِه لضميرِ المخاطَبِ التفاتًا في قولِه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ﴾:

في الالـتـفـاتِ إشـعـارٌ بـأنّ ضلالهَمْ يقتضي أنْ يـضـربَ الخطابَ عنهمْ صفحًا

جاءَ التَّعبيرُ بقولِه: ﴿رَبَّكَ﴾ بإضافتِه إلى ضميرِ المخاطبِ العائدِ عليهِ ﷺ؛ فذيّلَ الآيةَ التفاتًا من خطابِ المؤمنينَ إلى خطابِ الرسولِ ﷺ خاصّةً؛ كأنّه قال: إنَّ ربّكَ الذي فصّلَ لكَ الحرامَ منَ الحلالِ، وجعلَ الهدايةَ لهمْ عنْ طريقِكَ لَهو أعلمُ منكَ ومنهمْ بمنِ اعتدى وتجاوزَ ما أحلّهُ اللّهُ إلى ما حرّمهُ عليهمْ حالَ الاختيارِ وحالَ الاضطرارِ[2].

بلاغةُ المجازِ بالحذفِ في قولِه: ﴿بِٱلْمُعْتَدِينَ﴾:

صفةُ الاعـتـداءِ هـي المـقـصـودةُ بـالـذَّمِّ بقطعِ الـنَّـظـرِ عـن مرتكبِيها

آثرتِ الآيةُ التّعبيرَ بوصفِ المعتدينَ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ﴾ دونَ ذكرِ الموصوفِ، فلم يقلْ: (بالقومِ المعتدين)، وهو مجازٌ بحذفِ الموصوفِ وإقامةِ الصّفةِ مقامَه، وسببُ ذلكَ تسليطُ الضّوءِ على شناعةِ الصفةِ وبشاعةِ المرتكبِ بقطعِ النّظرِ عن أصحابِها، فقد غدا الاعتداءُ وصفًا ملابسًا لهم إشراكًا منهم وتحريمًا للطّيباتِ التي أحلّها اللّهُ[3].

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2648.
(2) رضا، تفسير المنار: 8/18.
(3) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2648.

دلالةُ استِعمالِ وصفِ ﴿بِٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ دونَ غيرِه:

عِـظَـمُ اعـتـداءِ من نازع الله في التّشريع

اختيارُ وصفِ ﴿بِٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ من بينِ أوصافٍ كثيرةٍ كالظالمينَ أو المجرمينَ أو المفسدينَ أو نحو ذلكَ؛ فلأنَّ دلالةَ "المعتدينَ" أليقُ بالسِّياقِ وأنسبُ لهُ؛ فإنّ الاعتداءَ الواقعَ هنا اعتداءٌ على حقِّ اللّهِ تعالى في التّشريعِ فيما أحلَّه وما حرَّمهُ وهو نصّ فيه؛ فالتّعبيرُ بهذا الوصفِ (المعتدين) جاءَ لتقريرِ أنَّ التَّشريعَ حقٌّ للّه وحدَه، وأنَّ من أقدمَ عليه فإنَّما أقدمَ على بُهتانٍ عظيمٍ، واعتداءٍ أثيم.

وسببُ تسميةِ الحقِّ ﷻ لهم ﴿بِٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ أنّهم تقلّدوا الضّلالَ من غيرِ حُجّةٍ ولا برهانٍ، وكانَ اعتداؤهم على أنفسِهم أوّلًا وعلى من وافقَ دعوتَهم ممّا هو على شاكلتِهم[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

التّفصيل والتّبيين:

التفصيلُ مزيدُ بيانٍ وتوضيحٍ والتّبيينُ يكونُ بعد لَبسٍ ووهمٍ

التّفصيلُ مصدرُ الفعلِ (فصّلَ) كقولِه تعالى: ﴿وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡ﴾ و"في التّفصيلِ معنى البيانِ عن كلّ قسمٍ بما يزيدُ على ذكرِه فقط"[2]، ففيه مزيدُ بيانٍ وتوضيحٍ، أمّا التّبيينُ فهو العلمُ الذي يقعُ بعدَ اللَّبسِ والإيهامِ[3]، وعلى ذلكَ فالتّفصيلُ أليقُ وأنسبُ في الآيةِ لمزيدِ الإيضاحِ فيما حرّمه عليهم؛ وبخاصة أنَّ سياقَ الآيات في هذه السورة جاء بوصف القرآن بأنه مفصَّل، كما قال تعالى: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِي حَكَمٗا وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ﴾ [الأنعام: 114]، ولأنّ هذا الكتابَ جاءَ في عموم وصفه مفصّلًا، قالَ تعالى: ﴿كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [فصلت: 3]، ثمّ إنّ اللَّبسَ والإيهامَ المقترنَين بالتّبيينِ غيرُ واردَين في حقّه تعالى.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/أ36.
(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 134.
(3) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 371.

الأهواء والشّهوات:

الأهواءُ مختصّةٌ بالاعتقاداتِ، والشّهواتُ متعلقةٌ بنيلِ المستلذّاتِ

الفرقُ بينَ الأهواءِ والشّهواتِ أنَّ الهوى مختصٌّ بالاعتقادِ وما تميلُ إليهِ النّفسُ منْ غيرِ أنْ يُسنَدَ ذلكَ إلى دليلٍ شَرْعِيٍّ، أمّا الشهواتُ فهيَ مختصّةٌ بنيلِ الملذاتِ[1] ولا سيّما الملذاتِ الحسّية؛ لقولِه تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ﴾ [آل عمران: 14]، والشّهوةُ تَوقانُ القلبِ وهيَ متعلقةٌ بما يلذُّ منَ المدرَكاتِ الحسّيةِ، والواردُ في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ متعلّقٌ بالاعتقاداتِ فقدْ أنكرَ عليهمْ إضلالَ الناسِ بغيرِ أدنى علمٍ، والعلمُ أمرٌ معنويٌّ اعتقاديٌّ، فالتّعبيرُ بالأهواءِ جاءَ متناسبًا مَعَ أفعالِهمُ المنطلقةِ ممَّا قرَّ في نفوسهم أشدَّ المناسبةِ.

الاعتداء والظّلم:

إضلالُ النّاسِ باتّباعِ الهوى اعتداءٌ ومجاوزةٌ للحدّ

الاعتداءُ افتعالٌ منَ العدوانِ وهو الظّلمُ الصُّراحُ وتجاوزُ الحدّ[2]، وقدْ وصفَ اللّهُ الذينَ يُضلّونَ النّاسَ باتّباعِهمْ أهواءَهمْ بـ(المعتدينَ)، وهو وصفٌ دقيقٌ مناسبٌ لسياقِه؛ فإنَّ إضلالَ الناسِ فيهِ تجاوزٌ لحدِّ حقِّ اللّهِ تعالى في التّشريعِ فيما أحلَّه وما حرَّمهُ، أمّا الظّلمُ فهوَ وضعُ الشّيءِ في غيرِ الموضعِ الذي يختصُّ بهِ بنقصٍ أوْ زيادةٍ أوْ بأنْ يعدلَ عنْ وقتِه أوْ زمانِه[3]، فالظّلمُ ضررٌ لا يستحقُّ عِوَضًا منَ السّلطانِ أوِ الحاكمِ، فلا يحسنُ وصفُ أولئكَ المضلّينَ بالظالمينَ؛ فإنَّ جُرمَهمْ أكبرُ منْ وضعِ الشّيءِ في غيرِ موضعِه.

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 562.
(2) ابن منظور، لسان العرب: (عدا).
(3) الراغب، المفردات: (ظلم).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي عشر، سورة الأنعام من الآية 59 إلى الآية 123
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة الأنعام من الآية 59 إلى الآية 123 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 11 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-63-7
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 11 : سورة الأنعام من الآية 59 إلى الآية 123.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-798-63-7
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9795022 بتاريخ 2023/12/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»